كبير من السكّان، كلها عوامل وضغوطات ساهمت في زيادة كمية استهلاك المياه العذبة ونفاذ مصادرها.

فبينما تشكّل الانهار المعمّرة ٧٠% من مصدر المياه العذبة في بعض البلدان كلبنان والأردن، تعتمد بلدان اخرى مثل عُمان والسعودية وسوريا ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن على المياه السطحية والانهار الموسمية. اما باقي البلدان العربية الأخرى، فان ثلث امدادات المياه تأتي من المياه الجوفية.

خمس رسائل توعويه للاحتفال بهذا العام وهي على النحو التالي :

١- المياه تتطلب الطاقة والطاقة تتطلب المياه.

- يتطلب توليد الطاقة بجميع أشكالها استخدام المياه. كما أن هناك حاجة لاستخدام الطاقة في جميع مراحل استخراج المياه ومعالجتها و توزيعها.

٢- الإمدادات محدودة والطلب يتزايد

- سيتزايد الطلب على المياه العذبة والطاقة تزايدا مطردا خلال العقود القادمة. وتمثل هذه الزيادة تحديات كبيرة وإجهادا للموارد في جميع المناطق، وبخاصة في الاقتصاديات النامية والناشئة.

٣-توفير الطاقة هو توفير للمياه؛ وتوفير المياه هو توفير للطاقة.

- تؤثر خيارات عرض الطاقة والمياه وتوزيعهما، وأسعارهما واستخدامهما بعضها في بعض.

٤- حاجة ''المليار الأفقر من الناس''ماسة للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء.

- في جميع أنحاء العالم، هناك ١,٣ مليار شخص لا يمكنهم الحصول على الكهرباء ويفتقر ٧٦٨ مليون شخص إلى مصادر المياه المحسنة، وهناك ٢,٥ مليار لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي المحسنة. وتؤثر المياه والطاقة تأثيرا حاسما في التخفيف من حدة الفقر.

٥-الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة هي حاجة ملحة مثل الحاجة لسياسات حاسمة و شاملة ومنسقة.

عميد الكلية

أ.د.زيدان زيد إبرهيم

وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د.محروس عثمان أحمد

اليوم العالمى للمياه

المياه العذبة، والدعوة إلى الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة.
ويسلط اليوم العالمي للمياه الضوء سنويا على جانب معين من المياه العذبة.
كان تعيين يوم دولي للاحتفال بالمياه العذبة هو توصية قدمت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد بريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين يوم ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ بوصفه اليوم العالمي الأول للمياه.
اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وأعلنت بموجبه يوم ٢٢ آذار/مارس من كل عام بوصفه اليوم الدولي للمياه، وذلك للاحتفال به ابتداء من عام ١٩٩٣، وفقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
ودعت الجمعية العامة في ذلك القرار الدول إلى تكريس هذا اليوم، حسب مقتضى الحال في السياق الوطني، لأنشطة ملموسة من قبيل زيادة الوعي عن طريق نشر المواد الوثائقية وتوزيعها، وتنظيم مؤتمرات واجتماعات وحلقات دراسية ومعارض بشأن حفظ وتنمية موارد المياه وتنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١.
تعددت وتنوعت مواضيع وشعارات الاحتفال باليوم العالمي للمياه خلال العقد الدولي للمياه ٢٠٠٥- ٢٠١٥ ، ففي العام ٢٠٠٥ انطلق العقد الدولي للمياه الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ تحت شعار(الماء من أجل الحياة) وبالتالي كان شعار يوم المياه العالمي في ذلك العام هو(العقد الدولي للمياه) اما العام ٢٠٠٦ فقد كان الشعار «المياه والثقافة» وكان موضوع «مواجهة ندرة المياه» هو شعار العام ٢٠٠٧ بينما اتخذ العام ٢٠٠٨ موضوع السنة الدولية للصرف الصحي الذي صادف ذلك العام.
كما ركّز اليوم العالمي للمياه في العام ٢٠٠٩ على (المياه العابرة للحدود) وكان شعارعام ٢٠١٠ (مياه نظيفة لعالم سليم صحياً) وفي عام ٢٠١١ «المياه للمدن... الاستجابة للتحدي الحضري»، وشعار العام ٢٠١٢ كان «المياه من أجل الأمن الغذائي» بينما أختير في العام الماضي ٢٠١٣ عام السنة الدولية للمياه موضوع(التعاون في مجال المياه)

- العلاقة بين المياه والطاقة في العام الحالي ٢٠١٤ اختير شعار «المياه والطاقة» شعاراً لليوم العالمي للمياه نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط المياه بالطاقة، وكان موقع الأمم المتحدة الخاص باليوم العالمي للمياه قد أشار إلى ترابط المياه والطاقة ترابطا وثيقا. فتوليد الطاقة ونقلها يتطلبان استخدام الموارد المائية، وبخاصة مصادر الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والحرارية
- وأضاف الموقع (يهدف موضوع هذا العام إلى تسهيل تطوير السياسات والأطر الشاملة - الترابط بين الوزارات والقطاعات - لتمهيد الطريق للوصول إلى أمن الطاقة واستخدام المياه استخداما مستداما في الاقتصاد الأخضر. وسيولى اهتمام خاص لتحديد أفضل الممارسات التي باستطاعتها جعل الصناعة الخضراء الموفرة للمياه والطاقة جزءا من واقعنا.

عندما نتكلم عن المياه، لابدّ لنا من التركيز على المنطقة العربية التي يشكّل سكانها ٥ % من عدد سكان العالم، ولكنها لا تمتلك سوى ١% من اجمالي كميّة المياه العالمية. وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فان اثنتا عشرة دولة عربية تعاني من نقص حاد في المياه؛ اذ ان كمية المياه من مصادرمتجددة لا تصل الى ٥٠٠ متر مكعب للفرد الواحد سنوياً. وقد طرحت الاستراتيجية العربية للأمن المائي (٢٠٣٠-٢٠١٠)، مشاريع لادارة والاستخدام الكفء لمصادر المياه.
غير ان قطاع الزراعة لا يزال يستهلك ٨٥% من مصادر المياه العذبة في حين لا تتعدّى العائدات الزراعية اكثر من ٨% من الناتج القومي. كما ان الدخل العالي للفرد في بعض البلدان العربية، والنمو الحضري وعدم اعتماد القطاع السياحي ، وتوفر الكمية الكافية من الطاقة لتحلية المياه، اضافة الى الصراعات التي شهدتها المنطقة وادّت الى الهجرة الداخلية لكمّ